دراسة نقدية للانقسامية والتراتب الاجتماعي في المجتمع القبلي ببلاد المغرب حول أطروحة أرنست كلنيـر

د: غرداوي نـور الديـن
قسم التاريخ جامعة الجزائر 02

تعددت الدراسات والاتجاهات التي تناولت الأنتروبولوجيا، مع مطلع القرن العشرين، واتسعت مجالات البحث والدراسة في هذا العلم، وتداخلت موضوعاته مع موضوعات بعض العلوم الأخرى، ولاسيما علم الأحياء والاجتماع والفلسفة.

كما تعددت مناهجه النظرية والتطبيقية تبعاً لتعدد تخصصاته ومجالاته، وفق أهداف محددة وهادفة، لتحقيق غايات متنوعة.

وبما أن الأنتروبولوجيا تهتم بدراسة الإنسان، وعرف هذا العلم تطوراً كبيراً إبان عصر التنوير والثورة الصناعية في أوربا، حيث تمت كشوف جغرافية وثقافية لبلاد ومجتمعات مختلفة خارج القارة الأوربية، وتزايدت تلك الحركة الكشفية للمجتمعات مع الحركة الاستعمارية، فخصصت العديد من الدراسات والأبحاث لمعرفة خصوصيات تلك المجتمعات.

فسخّر الاستعمار علم الأنتروبولوجيا في تلك العلمية من أجل تهيئة المناخات الملائمة للمنفذّين الفعليين لأهدافه، وبأقل الخسائر المادية والبشرية الممكنة، وذلك عن طريق دراسة المؤسسات الاجتماعية القائمة في المجتمع الذي يراد استعماره واستغلاله، ومعرفة المكانة التي تحتلها هذه المؤسسات الاجتماعية في نفسية أفراد

ذلك المجتمع، وبالتالي الوقوف على نقاط القوة والضعف عند الشعب المراد إخضاعه وبسط السيطرة عليه.

لعب المستشرقون السوسيولوجيون والأنتروبولوجيون دوراً كبيراً في دراسة تلك المجتمعات، دراسة مفصلة، وتقديم معلومات هامة عن تلك الشعوب، خدمة للاستعمار، بغرض استغلالها في تثبيت وجوده، ومحو مبادئ وقيم تلك المجتمعات، ممَّا أدى إلى تغيرات جذرية في الاتجاهات الفلسفية والفكرية السائدة آنذاك عن حياة البشر وطبيعة الإنسانية وتشكيلاتها وثقافتها وتَطَوُّرِهَا، ومحاولة معرفة خصوصية كل مجتمع، وتم تجريب العديد من النظريات الاجتماعية التي وصل إليها علماء الاجتماع في هذه الفترة، دون أن يولوا أي اهتمام بمخاطر تلك التجارب وعواقبها على تلك الشعوب حاضراً ومستقبلاً.

اعتمد هؤلاء المستشرقين الباحثين في دراساتهم على **نماذج نظرية** تم إعدادها في إطار مجتمعات أخرى تشترك معها في بعض السمات.

وكان اعتمادهم بالدرجة الأولى على مفاهيم الانقسامية من جهة، ومفهوم نمط الإنتاج من جهة ثانية، وكلها مفاهيم منبثقة عن السوسيولوجيا الأوربية لأواخر القرن التاسع عشر.(1)

والمغرب الإسلامي إقليم له خصوصيته التي تميزه عن غيره من المجتمعات، وتركيبته السكانية تأخذ الطابع القبلي الذي يشكل الدولة المركزية خلال العصر الوسيط، كما أشار إليه ابن خلدون في تاريخه بقوله:" وساكن هذه الأوطان أهل قبائل وعصبيات".(2) والقبيلة هي اللّبنة الأساسية للمجتمعات المغاربية ماضياً وحاضراً، وهي معيار قوة السلطة المركزية وضعفها.

كان هذا الإقليم من بين المناطق التي خضعت لتطبيق ذلك التنظير السوسيولوجي، الذي ظهر بأوربا مع بداية عصر التنوير، والبحث عن ميدان خصب لتجريبه ومعرفة مدى نجاعته من جهة، ومن جهة أخرى خدمة للاستعمار.

هنا نتساءل كيف يمكننا دمج المجتمع المغاربي في إطار تصنيفات السوسيولوجيا الأوربية؟ وهل خصوصية المجتمع المغاربي هي نفسها خصوصية المجتمع الأوربي ؟

ما هي الضوابط التي يتم اعتمادها في هذه الحالة للوصول إلى أبحاث دقيقة وموضوعية خالية من الذاتية والتزييف وغير موجهة ؟

ومن هؤلاء الكُتاب المستشرقين الذين اهتموا بهذا النوع من الكتابات الأنتروبولوجية حول المجتمعات المغاربية، نجد **أرنست كلنيـر**، تلك الدراسة التي خصصها للقبائل المغربية **في كتابه "صلحاء الأطلس**.(3) وهو موضوع دراستنا هذه.

يسعى هذا البحث إلى نقد رؤية **إرنست كلنير** حول تطبيق نموذج الانقسامية على المجتمع القروي ببلاد المغرب، وخطورة تطبيق هذا التنظير في تشويه التاريخ الوطني بصفة خاصة والمغاربي بصفة عامة، لأنه يحمل العديد من المغالطات والتناقضات التي تتنافى بين ما هو نظري تَخَيُّلِي وبين ما هو ميداني واقعي، ويؤدي بالباحثين والدارسين الناشئين الذين لا تجربة لهم ولا خبرة ولا مناعة فكرية تقيهم شر هؤلاء، يتبنون وجهة نظرهم، ويعتمدون عليهم وينقلون عنهم، معتقدين أن ما كتبه هؤلاء حقيقة، وليس خيال نَظَرِي لا يمكن تعميمه وتطبيقه على كل المجتمعات المغاربية.

ونقوم بهذا البحث انطلاقاً من الدراسة المتميزة التي قام بها الباحث المغربي عبد الله الحمودي.(4) وتكون حجرة أساس بحثنا انطلاقاً من النتائج التي توصل إليها.

ونركز في هذا البحث على نقطتين أساسيتين:

- الانقسامية وأهم نتائجها.
- التراتب الاجتماعي والرئاسة.

وقبل الشروع في عرض هاتين النقطتين، وكيف نظر إليها الباحث الأنتروبولوجي أرنست كلنير، والملاحظات التي سجلها الباحث عبد الله الحمودي، نَوُدُ في عجالة إلقاء نظرة عامة حول فكرة ظهور المجتمع الانقسامي.

1- نظرة عامة حول المجتمع الانقسامي:

بالرجوع إلى الدراسات الأنتربولوجية حول المجتمعات البشرية، نجد أن دوركايم هو أو من استعمل مفهوم الانقسامية لدراسة المجتمعات وتطورها، وذلك في أطروحته حول تقسيم العمل الاجتماعي سنة 1893م. وتتمحور هذه الأطروحة حول فكرة أساسية مفادها أن المجتمعات تنتقل تدريجياً عبر التطور التاريخي من أشكال " **التضامن الآلي**" إلى أشكال " **التضامن العضوي**" أي: من تضامن يؤسسه التشابه بين العناصر المكونة للمجتمع إلى تضامن يفرضه الاختلاف والتكامل اللَّذان يؤدي إليهما تقسيم العمل الملازم للنمو الديمغرافي. وإن أشكال " **التضامن العضوي**" هي التي تسود في أوربا المعاصرة، بفعل الثورة الصناعية وما أحدثتها من انعكاسات داخل المجتمع الأوربي.(5)

أمَا مجتمعات " **التضامن الآلي**" فإن نموذجها الذي يتم تركيبه على المستوى النظري، تُمَثِّلُهُ العشيرة البدائية، وهي عبارة عن جبلة اجتماعية أو تكتلات بسيطة تتفرع مباشرة إلى أفراد، ولا تحتوي إلى أبسط منها.(6)

حيث يقول دوركايم:" إن هذه المجتمعات انقسامية، لأنها مبنية على تكرار كتلات متشابهة فيما بينها، على غرار حلقات متتالية، ونسمي الكتلة عشيرة، لأن هذه الصيغة تعبر عن طبيعة مزدوجة، عائلية وسياسية في آن واحد. والواقع أن هناك قرابة دم تجمع بين جل أفراد العشيرة، مما يخلق بينهم شعوراً بأواصر القرابة".(7)

ويذهب دوركايم إلى القول بأن أول شكل اجتماعي يمكن تصوره أو افتراضه لنشأة الحياة الاجتماعية هو الرابطة ثم العشيرة ثم الاتحاد أو الأخوة، وأخيراً القبيلة، وتعتبر كافة هذه التنظيمات بدائية، لأنها لا تعتمد على مبدأ تقسيم العمل والتخصص فيه. (8)

لقد أوحى دوركايم لمحللي المجتمعات المغاربية باتجاه جديد للبحث، حيث أشار إلى المجتمع القبائلي كنموذج للمجتمع الانقسامي العشائري، وذلك مباشرة بعد أن

أصدر هانطو، ولوتورنو ، كتابهما:" **القبائل والأعراف القبائلية**" سنة 1872م. وبعد أن أصدر ماسكري دراسته:" **نشأة الحواضر لدى السكان المستقرين بالجزائر**" سنة 1886م.(9)

وغيرها من الدراسات التي لا يتسع المقام هنا لاستعراضها.

2- النموذج الانقسامي والمجتمعات المغاربية عند أرنست كلنير:

ترى الباحثة المغربية ليليا بنسالم: أن الأنتروبولوجيا الأنجلوساكسونية،كانت سباقة إلى دراسة المجتمعات المغاربية من زاوية التحليل الانقسامي، ونظراً للسياسة الاستعمارية الخاصة التي انتهجتها فرنسا مع بلدان المغرب الكبير، كانت هذه البلدان ميداناً خصباً لمعاينة نماذج التنظيم القبلي، خصوصاً في المناطق الناطقة بالبربرية.(10)

ومن هذه الرؤية والنظرة تساءل **أرنست كلنير** وغيره من الأنتربولوجيين حول مدى إجرائية تطبيق مفاهيم دوركايم، لدراسة المجتمعات القبلية في بلدان المغرب الكبير، وأخذ نموذج الأطلس الكبير والريف ببلاد المغرب للدراسة. وهو موضوع دراستنا هذه.

قام **إرنست كلنير** بتطبيق نموذج النظرية الانقسامية على قبائل الأطلس الكبير الأوسط في دراسة تحمل عنوان: " **صلحاء الأطلس**".(11)

كما يرى الباحث المغربي عبد الله الحمودي **أن إرنست كلنير** أخذ نظرية الانقسامية عن الباحث الانجليزي"**إفنس بريتشارد**"الذي استعملها في دراسة مجتمعات إفريقية شمالي الصحراء وجنوبها.(12)

وانطلق كلنير في هذه الدراسة من فرضيات أولية، يتساءل فيها عن خصوصية المجتمع القبلي وطبيعة النظام الداخلي لهذه القبائل، فكان أهم هذه التساؤلات:

كيف يتم الحفاظ على الأمن داخل هذه القبائل في غياب جهاز الدولة ؟

ويرى كلنير أن الجواب يكمن في الطابع الانقسامي لهذه القبائل، وفي الدور الذي تقوم به السلالات المبجلة.

بينما أريد مناقشة نظرة هذا المستشرق حول هذا العنصر، كان يجب عليّ أن أدقق النظر في المقال الجاد الذي قام به الباحث المغربي عبد الله الحمودي السالف الذكر، الذي ركّز فيه على ثلاث نقاط أساسية، نَوُدُ مناقشة اثنتين منها، وهي:

- النسب ودوره في تحديد هوية الفئات الاجتماعية.
- التناضد والتراتب الاجتماعي.

تؤدي هذه الإشكالية الثانية إلى وضع السلطة السياسية موضع تساؤل.

والآن نأتي للحديث عن هاتين النقطتين باختصار قبل أن نناقشهما.

أ- الانقسامية وأهم نتائج:

يقوم النموذج الانقسامي عند إرنست كلنير على مجموعة من العناصر، أهمها:

- أن المجتمع الانقسامي يتكون من **فئات** متداخلة فيما بينهما، كل نقطة من نقطة التداخل تحدد وحدات من مستوى معين، فالقبيلة مثلاً تشتمل على سلالات ترتبط فيما بينها حسب بعض المبادئ، ويكون مَجْمَعُها وحدة اجتماعية تتمتع بقدر من الاستقلالية.

تُشكل كل **وحدة** من هذه السلالات **قسمة اجتماعية**، وتندرج كل وحدة اجتماعية تحت نسب يحدد بدون أي التباس نوعية العلاقات الموجودة سواء بين الفئات أو بين الأفراد، وبذلك تنعدم وجود التزامات متناقضة.

- مفهوم الانقسامية يخصص استعماله للمجتمعات التي تعتمد على النسب وحده، لتقعيد العلاقات بين القسمات.(13)

تُشكل **القسمات** المتداخلة بُنْية متفرقة على صورة شجرة تمتد فروعها انطلاقاً من القمة وتتفرع أكثر فأكثر نحو القاعدة، وتنتج مختلف التفرعات في كل مستوى

وحدات تَحُولُ دون تسرب عناصر خارجة، وتتكامل بينهما في نفس الوقت، وهكذا تنحدر فروع مختلفة من أبناء الجد الموحد تتولد عنها فروع جديدة، ويستمر المسلسل على هذا النحو إلى أدنى مستوى، وهو مستوى الأسرة.(14)

وهذه النظرة مستمدة من الفكر الخلدوني في تشكيل العصبية القبلية.(15)

– تقوم كل **قسمة بوظيفة** خاصة، تتولى العائلة الواسعة استغلال الميراث العائلي، بينما تشرف السلالات داخل القرابة على قضايا توزيع الأرض والماء. أمّا المشاكل المتعلقة بالعلاقات الخارجية، مثل: ضبط الحدود والمراعي، فهي من اختصاص القبيلة باعتبارها القسمة العليا والنهائية.(16)

– من مميزات البنية الانقسامية، أن الفئات الاجتماعية المتنازعة في مستوى معين تتحالف في مستوى أعلى بصورة تلقائية، فالنزاع القائم بين سلالتين حول مشاكل تتعلق بالماء أو بالأرض لا يمنعهما من التحالف داخل قسمة لمعارضة قسمة أخرى منافسة داخل القبيلة، وإذا ما تعلق الأمر بمحاربة قبيلة معادية داخل اتحادية واسعة، تتحالف القسمتان بصورة تلقائية داخل نفس القبيلة.(17)

– تمتاز الفئات التي تتعين بالنسب باستقرار نسبي، وتنشأ هذه الفئات عن الانقسام الحاصل من الأعلى إلى الأسفل، ويعبر عن نشوئها أجداد، يمثل كل واحد منهم نقطة انشطار في كل مستوى من مستويات الانقسام، وتشكل المصالح المشتركة أساس ائتلاف المجموعات الجديدة، لكن كُلَّما دعت الضرورة إلى الوحدة يتم استحضار الجد الأعلى كمرجع رمزي تنحدر منه مجموع تلك السلالات، وهو ما أطلق عليه كلنير بالانصهار والانشطار.(18)

– تَحُولُ البنية الانقسامية ضد تمركز السلطة في هيأة أو جهاز خاص.(19)

– يرى كلنير أن توازن العنف وما تفرضه وظيفة التحكيم التي يقوم بها الصلحاء من الاعتدال، هذان العاملان يضمنان وحدهما استمرار قدر من الاستقرار والأمن.(20)

فهذه العناصر لا تعرف أي شكل من التراتب أو تقسيم العمل، كما أن نظام الرئاسة داخلها نظام ضعيف، وأن البنية الانقسامية ونفوذ الصلحاء يفرضان على سلطة رئيس القبيلة حدوداً لا يمكن تجاوزها.(21)

ب – التراتب الاجتماعي والرئاسة:

بالعودة إلى ما تناوله كلنير في هذا العنصر والملاحظات التي أشار إليها الباحث عبد الله الحمودي، نستنتج ما يلي:

يرى كلنير بأن المجتمعات الانقسامية مبنية على المساواة ولا تعرف أي تراتب دائم.

وهذا الرأي انتقده بشدة **عبد الله الحمودي** في مقاله السالف الذكر، بأنه تبنى موقفاً نظرياً منعه من إدراك مظاهر التراتب الاجتماعي وانعكاساته على المستوى السياسي من جهة، ومن جهة ثانية أشار إلى أن هناك إقرار بهذا التراتب من خلال العديد من الملاحظات التي أشار إليها، خاصة المتعلقة بالمجموعات التي تعرف نفس النسب.(22)

وأمدنا بأمثلة توضيحية، وأخذ قبائل آيت عطا كنموذج حي في قلب القسمات الاجتماعية نفسها، وكيف باستطاعة كل فرد أن يرشح نفسه للرئاسة العليا.(23)

وذكر بأن هذه المساواة صورية لا عملية، مستدلاً بما يقال في الولايات المتحدة الأمريكية أن الوصول إلى منصب رئاسة الجمهورية مسألة في متناول كافة المواطنين.

كما ركّز كلنير على مسألة النسب بأنها المؤدية إلى رئاسة القبيلة، وعلى كل من أراد إثبات أصالة نسبه أن يذكر سبعة أجداد، ومن هنا نستنتج أن جميع الدخلاء يقصون تلقائيا من التنافس على الجاه والسلطة.

وهذه النقطة استنبطها من الفكر الخلدوني الذي يرى من شروط الحسب والنسب أن يتراوح مابين الأربعة على أقل تقدير والسبعة على أكبر تقدير، بقوله:"... واشتراط الأربعة في الأحساب، إنما هو في الغالب، وإلا فقد يَدَّثِرُ البيت

من دون الأربعة ويتلاشى وينهدم، وقد يتصل أمرها إلى الخامس والسادس إلاّ أنه في انحطاط وذهاب...".(24)

ويُحدد النسب ظاهرياً القسمات الاجتماعية، باعتباره مفهمة للمجموعات البشرية ولمستويات الانقسام التي تحتلها.

ويشير كلنير بأن التراتب وعدم المساواة وتمركز السلطة، هي مميزات يختص بها الصلحاء، ويقابلها ضعف وعدم استقرار سلطة الرؤساء العاميين، ومما يعلل هذا الاختلاف أن الصلحاء يضمنون الاستقرار داخل بنية غير مستقرة.(25)

وهذا ما لم يتقبله عبد الله الحمودي، وذكر بأن الأولياء حسب تعبير كلنير يمتصون مخزون المساواة الكامن لدى فئات العوام. واستنتج بأن نظريته تضع الأولياء خارج نطاق السياق الاجتماعي، وأنها لا تميز بين هامشية معمارية وهامشية اجتماعية فعلية، إذ أنه لا يمكن اعتبار الأولياء مجرد كيان موازٍ للبنية الاجتماعية، إنهم على العكس من ذلك يوجدون بدون أي التباس داخل تراتب وهرمية معترف بها، إذ أخذنا نموذج قبيلة آيت عطا، تفيدنا بوجود هرمية تضم ثلاث شرائح اجتماعية: إيمَازِيغْنْ، وإكُورَّامْن، وإحَراضْن.

إن هذه الكلمات الثلاث لا تقبل أي غموض من حيث دلالتها، التي لا تتغير سواء في السفح الشمالي أو الجنوبي من الأطلس الكبير الأوسط، عند آيت عطا نومالو أو عند آيت عطا في صغرو أو الصحراء في وادي درعة وفي تافلالت.

وأن التمييز بين هذه الشرائح الاجتماعية الثلاث ثابت بوضوح، ويذكر لا محالة بنظام الطبقات المغلقة، خصوصاً فيما يتعلق بقاعدة الزواج بين الأقارب.(26)

كما يحتل المرابطون قمة الهرم الاجتماعي، ويحظى ذو الأصل الشريف أو من يدعوا ذلك بنفوذ خاص، مثل الحنصاليين، الذين تبجلهم القبائل نظراً لنسبهم الإدريسي، ويشكل إحَراضْن قاعدة الهرم.

وهناك تقسيم للعمل يفصل بين هذه الفئات الثلاث، إذ يهتم إحَراضْن بالفلاحة والحرث، بينما يتولى إيمَازِيغْنْ عملية الانتجاع التي تحظى بالتقدير، كما يقومون بتدبير أمور السياسة والقتال. ويقوم إكُورَّامْن بمهام الدين والكتابة ونشر الشريعة، وإثبات مشروعية القرارات السياسية، التي يتخذها مبدئياً كبار العوام.

كما أن جميع القسمات تعترف بهذه الهرمية الاجتماعية التي تخترق البنية الانقسامية بكاملها.

وانتقد عبد الله الحمودي أطروحات كلنير في هذا العنصر، وهذا بسبب تركيز اهتمامه حول آيت عطا نومالو، ولم يُعِرْ نفس الاهتمام لآيت عطا المقيمين جنوب الأطلس، والذين يقدسون بصورة خاصة زاوية أحنصال، ويقيمون علاقات وثيقة مع إخوانهم بالسفح الشمالي من الجبل.

وهنا نستنتج أنه أهمل عنصر التضامن والتكامل التي أتت به النظرية البنيوية الوظيفية السالفة الذكر.(27)

وانتقد أيضاً بعض الألفاظ التي استعملها كلنير في دراسته هذه، مثل كلمة "**انتخاب**" بدلاً من استعمال كلمة:" **تعيين**" وذهب بحد القول أن آيت عطا يجهلون إطلاقاً عملية انتخاب، لأن الرئيس يعين بالإجماع أثناء الاجتماع الذي يقدم فيه المرشح من طرف أهم فئات القبيلة.(28)

وشدَّدَ بأن المهم في هذه النقطة هو الشروط المؤهلة لتبوء السلطة التي لا تتوفر إلاَّ في عدد قليل، لأن المعيار هو النسب كما ذكرناه سابقاً.

ومن خلال هذه الملاحظات نجد أن إرنست كلنير يحصر خصائص قبائل الأطلس الكبير في خاصيتين:

خاصية بنيوية: الانقسامية.

خاصية تتصل بالموقع: الهامشية.

فالانقسامية تعني أن كل قبيلة تنقسم إلى فروع، والفروع بدورها تنقسم إلى مستوى الوحدات العائلة، وتتعادل الأجزاء في كل مستوى من مستويات الانقسام ، فلا وجود بينها لأي تقسيم للعمل ذي طبيعة اقتصادية أو سياسية، كما أنه لا توجد داخل الأجزاء أو فيما بينها أية مؤسسات أو زمر سياسية متخصصة، وهكذا تبدوا بنية القبيلة.

ويرى أن كل مميزات المجتمع الانقسامي الأنفة الذكر تَنْطَبِقُ حسبه على قبائل الأطلس الكبير، بقوله:"...إن جميع الأوصاف التي ثبتت صحتها بالنسبة لمجتمعات مشابهة في مناطق أخرى، تنطبق إلى حد ما على هذه القبائل...."(29)

3- مناقشة الفرضيتين اللتين تناولهما ارنست كلنير حول الانقسامية والتراتب الاجتماعي:

يعتبر النموذج الانقسامي أحد النماذج التي طبقها علماء الاجتماع للوصول إلى التنظير، انطلاقاً من فرضيات أولية، يمكن أن تتحقق تلك الفرضيات، ويتوصلوا فيها إلى نتائج دقيقة، ولكن بتحفظ، وتبقى نسبية، أو يتحقق جزء منها، كما لا يمكن لتلك الفرضيات أن تتحقق، ويصل الباحث إلى نتائج متناقضة مع بحثه هذا.

وإذا تمعنا جيّداً في الدراسة التي قام بها أرنست كلنير، والنتائج التي توصل إليها، نجده وقع في العديد من التناقضات والملابسات من جهة، ومن جهة أخرى نتساءل: كيف يمكن اعتماد اتجاهات وأفكار نظرية غربية تم التوصل إليها، ومحاولة تطبيقها ميدانياً على مجتمع بحث له خصوصياته وسماته، تختلف عن سمات وخصوصيات تلك المجتمعات ؟

ونأتي هنا لتفنيد النظرية الانقسامية بما تناوله الباحثين والدارسين الاجتماعيين الغربيين أنفسهم، وشهد شاهد من أهلها، فنجد **نظرية البناء الاجتماعي**، التي ترى بأن البناء الاجتماعي يتكون من عناصر متشابكة يتم التفاعل فيما بينها بشكل ايجابي، وهو نسق اجتماعي يتميز بدرجة معينة من الثبات والاستقرار، ويتألف من

جماعات ورموز، مثل العشائر والقبائل والأمم تقوم كل منها بتنظيم علاقات الأفراد الذين ينتمون إليها.(30)

ويصل هذا التناقض إلى مستوى عالٍ عند تقسيم القبائل، وتجلى ذلك في رفض مونطاني أن يُخْلَطَ بين البربر المستقرين من جهة والبربر النواجع من جهة أخرى عكس ما رآه كلنير.(31)

وهذا ما تناوله بدقة وتفصيل أستاذنا موسى لقبال في دراسته للبتر والبرانس والمظهر الاجتماعي لسكان بلاد المغرب، فنجده قسم سكان بلاد المغرب الإسلامي إلى مجموعتين كبيرتين تسمى إحداهما: مجموعة البرانس وتسمى الأخرى مجموعة البتر معتمداً في ذلك على النظرية الخلدونية.(32) ووضع أُسُسًا ومعايير لهذا التقسيم، مُرْجِعاً ذلك إلى الاعتبارات الاجتماعية، والثقافية، وحتى النَسَبِيَة، وهذه الاعتبارات لم يأخذها كلنير بشكل شامل ودقيق في دراسته.

وأمدنا أستاذنا لقبال في دراسته هذه بأمثلة توضيحية، فذكر بأن أغلب قبائل **مجموعة البتر** كانت تعيش وفق أنماط الحياة البدوية من النجعة، وسكنى الخيام، وكسب الأنعام والميل إلى قطع السابلة والإغارة على مراكز العمرانّ، والاعتصام بالأماكن المنعزلة والبعيدة عن متناول السلطة السياسية، فكلمة البتر بهذا المفهوم تكاد تكون مرادفة لكلمة "النوميد" التي ترجع إلى فترة ما قبل الإسلام.

أمّا أغلب قبائل مجموعة البرانس فهم مستقرون للزراعة والغراسة، وبحكم استقرارهم فهم قريبون من مراكز السلطة أو مشمولون بأنظارها، كما أنهم كانوا أكثر من غيرهم تأثراً بما طرأ على البلاد من هجرات بشرية وحروب وثقافات سامية. وبهذا المعنى تبدوا كلمة البرانس وكأنها في مدلولها ترادف كلمة "المور" سكان ولاية موريطانيا، والتي يرجع اسمها أيضا إلى فترة ما قبل الإسلام.(33)

وأشار أيضا إلى ظاهرتين تميزتا بهما قبائل البتر والبرانس(34):

فظاهرة البداوة: تمثل سمة من سمات بعض فروع البتر، مثل بني توجين وبني خرز من مغراوة.

وظاهرة الحضر والاستقرار: التي تمثل سمة من سمات بعض فروع البرانس، مثل كتامة وزواوة.

كما تناول أصل التسمية لقبائل البتر والبرانس، وأكد على أن ظاهرتا البداوة والاستقرار بالنسبة لمجموع سكان شمال إفريقيا المحليين مسألة نسبية قد تقوى هنا وتضعف هناك.(35)

النقطة الثانيه: هي تعميم النظرية الانقسامية، فنجد جاك بيرك ومونطاني رفضا التعميمات التي تنطلق من حالات خاصة، تخضع باستمرار لتحديد مزدوج، لأنهما يريان بأن التنظير لا يمكن أن يقوم إلا على أساس المقارنة بين حالات خاصة.

وهو ما أشار إليه الباحث المغربي عبد الله العروي بأن هاذين الباحثين انطلقا من المضمون: وهو الديمقراطية بالنسبة للأول، والالتصاق المسكون بالنسبة للثاني، وهذا بالذات ما عارضه الإنقساميون، لأنهم اختزلوا في بنية واحدة كل الأشكال الاجتماعية الموجودة ببلاد المغرب، وتلك التي اكتشفوها في الصحراء والقارة الإفريقية، بل التي عرفها المجتمع القديم. وهنا نجد أن التحليل الانقسامي أغفل عناصر المضمون التي تكشف أوجه التمايز التي أشار إليها مونطاني وبيرك.(36)

وعَلَّقَ الباحث عبد الله العروي بأن اختزال المضمون على هذا النحو، يؤدي إلى التخلص من مشكل خطير، وهو التمييز بين المستوى الملاحظ بالفعل، والمستوى المتخيل فقط، كالقبيلة وما فوقها.

النقطة الثالثة: الوقوع في التناقضات، فالتناقض الذي وقع بين كلنير وجاك ببرك حول الزاوية، فالأول يرى الزاوية بأنها جماعة ذات بركة وراثية، تجعل من الأولياء أصناماً تعبد، وبالتالي تصبح الزاوية: هيئة انقسامية بدون مقابل، شرطاً ضرورياً لانقسامية القبيلة.

ويقرر كلنير بأن الزاوية مستقلة تماماً وقادرة على إعادة صياغة التأثيرات الخارجية وفق قوانينها الداخلية.

وهنا نستنتج أن تلك الدراسات الإستشراقية كانت موجهة مستهدفة، لخدمة الاستعمار حاضراً ومستقبلاً، فنجد هذه النقطة بالذات استغلها الاستعمار لمحاولة

تثبيت وجوه في أقطار المغرب الكبير، محاولاً توجيه الزوايا خدمة للاستعمار وفق بدع وخرافات صوفية موجهة مستهدفة. إلاَّ أن هذه الاعتبارات والافتراضات لا تقوم على أساس ثابت، مِمَّا أدى بكلنير في نهاية المطاف إلى إضافة مفهوم آخر هو مفهوم الهامشية.

وغفل هنا عن عامل التنوع عند تصنيف المعلومات عن القبائل المغربية، بحيث تتمتع تلك القبائل والعشائر بمرونة لا تتمتع بها التصنيفات الغربية المبنية على مفهوم النموذج الانقسامي.

وانتقد عبد الله العروي بشدة إدخال كلنير مفهوم الهامشية للقبيلة، الذي أفقدها كل فوائدها، خصوصاً عندما تكون الانقسامية مستنبطة، وذلك لأن القسائم كما نراها في الواقع متساوية إلى حد بعيد، وأن العثور على توازن القسائم يفرض أن نعود إلى وضعية سالفة، اعتماداً على ذاكرة الشيوخ، بما تتسم به من انتقائية.(37)

ويواصل الناقد المغربي حديثه عن الانقسامية، مبينا مكامن ضعفها، ولخصها في وجهين(38):

فالوجه الأول: أنها تُفرطُ في الشكلانية إلى حد تفقد معه القدرة على التفسير، ولا تقدم تعريفاً حقيقياً للقبيلة أو تنحصر في مجال خاص إلى حد التناقض مع نفسها.

أمّا الوجه الثاني: أن الانقسامية تعطي تخطيطاً أولياً عن الواقع، ولا يمكن اعتبارها نظرية تفسيرية إلاَّ إذا دل التوازن على تكافؤ فِعْلِي بين القوى الاجتماعية، ويؤدي إلى إبطال أثر الوحدة على الأخرى، لذا يستدعي هذا المنظور الاستعانة بالأطروحة البنيوية، إذ لا يصير الحدث أو الواقعة عنصراً فاعلاً إلا باعتباره فرصة لإعادة تنشيط أو تحريك قوة كامنة سابقة الوجود.

ويؤكد عبد الله العروي أن دراسة كلنير كشفت عن تنافر بين مفاهيم البنيوية والانقسامية والهامشية، التي كان يرغب هذا الأخير في الجمع بينها، ويتجلى ذلك بكل وضوح عندما يتعلق الأمر بتأويل الأساطير والروايات الشفوية، التي تؤكد كلّها بدون استثناء على وجود علاقات مع العالم الخارجي، حيث أنه يُوردُ هذه الأساطير والروايات لإثبات هامشية القبيلة البربرية، لكنه نظراً لتعلقه بالبنيوية

يؤولها دون الرجوع إلى التاريخ العام للمغرب. ويتكرر نفس الشيء عندما يتعلق الأمر بالنسب، ويؤكد أن النسب انتقائي، أي أن المجموعة تختار أجدادها عند الحاجة، قد يجوز ذلك لو كانت المجموعات مستقلة تماماً. والواقع أن تدوين الأنساب يخضع لمراقبة الأشراف والعلماء أو الأشخاص بالبركة عبر سلسلة سند متواتر، حتىً لو كان النسب وهمياً، لا بد له من أن يخضع لتتابع زمني محدد وأن يتبنى تاريخاً غير تاريخ المجموعة المعنية، ممَّا يؤدي إلى تعزيز روابط التبعية مع العالم الخارجي. وأمام هذا الإشكال الجوهري يتخذ كلنير موقفاً وسطياً يفقد تفسيراته البنيوية كل قيمتها التفسيرية، ويفقد مفهوم الهامشية كل جدوى، ويترك الأطروحة الانقسامية كما كانت منذ البداية شكلية ومجردة.(39)

النقطة الرابعة: الخصوصية، لم يعط المفهوم الانقسامي تعريفاً شاملاً لكل جوانب القبيلة المغربية، فاعتبر كلنير من تعريف إفنس بريتشارد السالف الذكر بأن المجتمع المغربي بكامله قبيلة واحدة. وهذا ما يُفَنِّدُه ابن خلدون في تاريخه، الذي يُقِرُّ بتعدد القبائل في المغرب الكبير بقوله:".. ساكن هذه الأوطان أهل قبائل وعصبيات.." (40) إن تشكيل مجموعة زمر لظاهرة معقدة، مبنية على معيار وحيد، يعد مبالغة في تسليط المعلومات، تؤدي إلى تشويه قيمة الأصناف الأخرى التي تنشأ عنه.

كما يرى عبد الله العروي أن الانقسامية مصطلح جديد لديمقراطية مونطاني، والهامشية اسم جديد لعملية الانزواء التاريخي التي وصفها جاك بيرك، فهي إذن طفيلية لا يمكن إثبات الانقسامية أو دحضها سواء كنموذج نظري أو كصورة للواقع، إنها مستعدة باستمرار لرقم اكتشاف الآخرين بشفرتها الخاصة.(41)

وتساءل في آخر انتقاده لهذه النظرية إلى مدى قدرتها على المساهمة في إبداع أفضل لفهم المجتمع المغربي.

وخلاصة القول: أنه من الخطأ والمغالطات إسقاط نظرية غربية تم التوصل إليها في مجال جغرافي وواقع اجتماعي معين، وإسقاطها في مجال جغرافي وواقع اجتماعي مغاير تماماً للأول، فكل مجتمع له خصوصياته، ويجب مراعاة مختلف الجوانب والمعايير التي تقوم عليها أي جماعة بشرية، خاصة إذا تعلق الأمر بالاعتقاد الديني.

في حين لا يمكن دراسة عينة من العينات وتعميمها على كامل المنطقة، وهو ما يفقد خصوصية كل منطقة وسماتها الاجتماعية. كما لا يمكن فهم أي تركيبة سكانية ومعرفة خصوصيتها، بمجرد القيام بدراسة واحدة وفي وقت قصير، وهذا الفهم يتطلب وقتاً طويلاً، وصبراً أطول، والعيش داخل الجماعة لتسجيل ملاحظات دقيقة ومتنوعة، على أساسها يمكن فهم واقع الجماعة، وبالتالي وضع الفرضيات والتحقق من مدى صحتها أو نفيها، ولا نكتفي بتسجيل الروايات الشفوية أو بعض الملاحظات الآنية فقط، بل نكون قريبين منها وعلى مدة زمنية مستدامة. إن بناء التصنيف القبلي على أحكام قيمة انقسامية نظرية، إنما هو استخدام معيار لا يصمد أمام اختبار التحليل العِلْمِي العَمَلِي، الذي يأخذ الوقائع جميعها في الحسبان، وهو ما عجز عنه النموذج الانقسامي في تصوره للديناميكية الاجتماعية للقبائل ببلاد المغرب خلال العصر الوسيط، وتماسك تلك القبائل، وتشكيلها للسلطة المركزية كما وصفها ابن خلدون في تاريخه.

وفي الأخير نقول: أن التنظير الانقسامي الذي أراد إسقاطه المستشرقين، هو مخطط لتفكيك وحدة بلاد المغرب، في إطار معرفة خصوصية المنطقة من الداخل، بغرض تفكيك القبائل والعشائر التي هي أساس السلطة السياسية، ومصدر قوتها، وهذا المشروع التخطيطي هو الذي أُطْلِقَ عليه في الحقبة الاستعمارية بالظهير البربري الذي استخدمه الاستعمار الفرنسي، سواء في المغرب أو في الجزائر لتحقيق أهدافه الإستدمارية. لذا يجب على الدارسين والباحثين الأنتروبولوجيين للمجتمعات المغاربية إعادة النظر حول تطبيق هذه النظرية على مجتمع مغاربي يختلف تماماً عن المجتمع الأوربي، لأن مبادئ وقيم الدين الإسلامي، هي قيم راقية وعادلة، تحترم الفرد وتمجد الجماعة، وقائمة على العدالة والمساواة، ولا يمكن مقارنتها بالقيم والمبادئ الوثنية، وبالتالي لا يُمْكنُ اعتبار مجتمعنا **انقساميا من الناحية الجوهرية الداخلية**، وإنما يَكْمُنُ هذا **الانقسام من الناحية الشكلية** الخارجية فقط، وهذا ما لم يحاول هؤلاء المستشرقين الاعتراف به في آخر دراساتهم من نتائج توصلوا إليها، لأنه ببساطة لا يتمشى مع أهدافهم من جهة، ولا يخدم الاستدمار من جهة أخرى، ويؤدي إلى نفي افتراضاتهم، وبالتالي لا جدوى من تلك الدراسات

التي قاموا بها، وكأنهم كانوا يحرثون في أرض قاحلة جرداء، فأصبحت كالصريم في وجوههم.

الـهــوامــش

(1) ليليا بنسالم: **كتاب الأنتروبولوجيا والتاريخ**- التحليل الانقسامي لمجتمعات المغرب الكبير- (حصيلة وتقويم) ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، ط2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2007، ص11.

(2) عبد الرحمن ابن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، ضبط المتن ووضع حواشيه وفهارسه خليل شحادة، راجعه سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2001م، ج1، ص206.

(3) Ernest GEllNEr. Saints of the atlas, london, weindefeld. And Nicolson, 1969.

(4) عبد الله الحمودي:كتاب الأنتروبولوجيا والتاريخ - **الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والقداسة (ملاحظات حول أطروحات كلنير)** ، مرجع سابق، ص61 – 86.

(5) ليليا بنسالم: **مرجع سابق**، ص11.

(6) **المرجع نفسه**، ص12.

(7) Durkheim (E) De la division du travail social(1893) ,paris, P. u .F,1973, p150.

لمعرفة المزيد عن النظرية الاجتماعية عند أميل دوركايم. انظر/ إحسان محمد الحسن: **النظريات الاجتماعية المتقدمة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005م، ص243-266. ليليا بنسالم، **مرجع سابق**، ص12.

(8) إحسان محمد الحسن: **مرجع سابق**، ص263.

(9) ليليا بنسالم: **مرجع سابق**، ص12.

(10) **المرجع نفسه**، ص19.

(11) Ernest GEllNEr. Saints of the atlas, op.cit

(12) عبد الله الحمودي: **مرجع سابق**، ص61. والدراسات هي:

- Evans-Pritchard - les nuers ,trad. Louis Evrard, paris,1968.
- Edition anglaise: oxford, Clarendon press, 1937.
- The Sanusi of Cyrenaica, nouvelle edition, oxford, Clarendon press,1973

(13) . Ernest GEllNEr. Saints of the atlas, op.cit, p48

(14) Ernest GEllNEr. Saints of the atlas, op.cit, pp36-40

(15) عبد الرحمن بن خلدون: **مصدر سابق**، ج1، ص167، 168.

(16) لمعرفة المزيد عن البنائية الوظيفية ومبادئها انظر/ إحسان محمد الحسن: **مرجع سابق**، ص47-64.

(17) Ernest GEllNEr. Saints of the atlas, ,op.cit, p42

(18) Ernest GEllNEr.ibid,pp60-64

(19) Ernest GEllNEr. .ibid, pp54-55

(20) Ernest GEllNEr. .ibid, pp41-68

(21) عبد الله الحمودي: **مرجع سابق**، ص64.

(22) **المرجع نفسه**، ص68.

(23) **المرجع نفسه**، ص69.

(24) عبد الرحمن بن خلدون: **مصدر سابق**، ج1، ص171.

(25) Ernest GEllNEr. Saints of the atlas, ,op.cit,pp160-170

(26) عبد الله الحمودي: **مرجع سابق**، ص70.

(27) حول البنيوية الوظيفية. انظر/ إحسان محمد الحسن: **مرجع سابق**، ص50.

(28) عبد الله الحمودي: **مرجع سابق**، ص71.

(29) Ernest GEllNEr. Saints of the atlas, op.cit, p26

(30) إحسان محمد الحسن: **مرجع سابق**، ص48-55.

(31) عبد الله العروي: كتاب الأنتروبولوجيا والتاريخ - **نقد الأطروحة الانقسامية**، مرجع سابق، ص127.

(32) موسى لقبال: **البتر والبرانس والمظهر الاجتماعي لسكان المغرب**، مجلة الأصالة، ع24، تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1975م، ص161.

(33) **المرجع نفسه**، ص161،162.

(34) **المرجع نفسه**، ص162.

(35) **المرجع نفسه**، ص163.

(36) عبد الله العروي: **مرجع السابق**، ص128.

(37) **نفسه.**

(38) **المرجع نفسه**، ص128، 129.

(39) **المرجع نفسه**، ص130.

(40) عبد الرحمن بن خلدون: ، **مصدر سابق**، ج1، ص206.

(41) عبد الله العروي: **مرجع سابق**، ص130.